آخر الأخبار لحظة بلحظة إلى جوالك
ارسل N او ن VIVA 55665 | WATANIYA 1422 | ZAIN 98938
لتواصل Alrai.np @AlraiMediaGroup

رحّب في الخطاب الأميري بالنقد الموضوعي مؤكداً الرغبة في التعاون الإيجابي مع المجلس

ناصر المحمد للنواب: احترموا حقوقنا الدستورية ... أعمال الحكومة شفافة وعلنية

شدد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد على ان الحكومة «تحترم الحقوق الدستورية لجميع النواب»، داعيا النواب في المقابل إلى احترام حقوقها الدستورية «وما تكفله لها من أدوات لا سيما أن أعمال الحكومة واضحة تخضع للشفافية والعلانية».

وأكد سموه رغبة الحكومة الصادقة في التعاون الايجابي مع مجلس الامة، معلنا ترحيبها بكل نقد موضوعي بناء يعزز الجهود المشتركة لمزيد من الانجازات التي تصب في صالح الوطن والمواطنين.

وقال في الخطاب الأميري الذي تلاه امام مجلس الامة في افتتاح دور الانعقاد الرابع ان النظام الدستوري للبلاد «يقوم على اساس فصل السلطات مع تعاونها بما يمنع التداخل والازدواجية في الممارسة ويحترم الحدود الدستورية لكل سلطة بلا خلط أو غموض».

واشار إلى «السلبيات التي شابت دور الانعقاد السابق حالت دون تحقيق الإنجاز المطلوب وأدت الى تعثر مسيرة العمل الوطني»، مبينا ان «حصيلة الحصاد لا تصل الى مستوى الآمال والطموحات بقدر ما شهدت من استمرار النهج السلبي في الممارسة النيابية الذي أبرزته الاستجوابات والمساجلات».

وحذر رئيس الوزراء من ان «ما تشهده منطقتنا العربية من مستجدات ومتغيرات بالغة الدقة والخطورة الكويت ليست بمعزل عن انعكاساتها وآثارها»، مشيرا إلى ان «الحكومة شرعت في توفير مزيد من الخدمات الأساسية للمواطنين

وتعمل لتحقيق رفاهية ورخاء جميع أبناء الكويت».

ونبه إلى انه «لا يمكن تجاهل ممارسات التشكيك في الذمم دون سند او دليل وهي ممارسات لم يعرفها المجتمع الكويت»، مشيرا إلى احترام الحكومة للحريات العامة وحق الجميع في التعبير وابداء الرأي في اطار الضوابط التي حددها القانون والتي تراعي المصلحة الوطنية ولا تضر بالصالح العام في اشارة الى استنكار الحكومة التعسف في استخدام الاضراب والامتناع عن العمل أو التهديد بها لتعريض مصالح البلاد والمواطنين للضرر كوسيلة للضغط.

واعتبر ان ذلك الامر مخالف للقانون وينطوي على اضرار واضح بالمصلحة العامة، مبينا ان الاستجابة لأي مطالب لن تكون الا وفق دراسة موضوعية عادلة تجسد الحرص الدائم على مصالح جميع المواطنين وبما يحقق العدالة والانصاف ويتمتع الجميع بثروة بلده وخيراته وبالرفاهية حاضرا ومستقبلا.

وشدد على ان الاستقرار السياسي شرط جوهري وضروري من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأداء المثمر لأي مجتمع.

وأعرب عن ثقته الكبيرة بالتقاء السلطتين على كلمة سواء تتمثل فيها ارادة التغيير الايجابي سبيلا لتحقيق الآمال والتطلعات المنشودة لأهل الكويت في كافة ميادين الحياة ومجالاتها ولاعلاء شأن الكويت الغالية وتكريس سلامة النهج الديموقراطي الموروث فكرا وممارسة.

وفي ما يلي نص الخطاب الأميري:

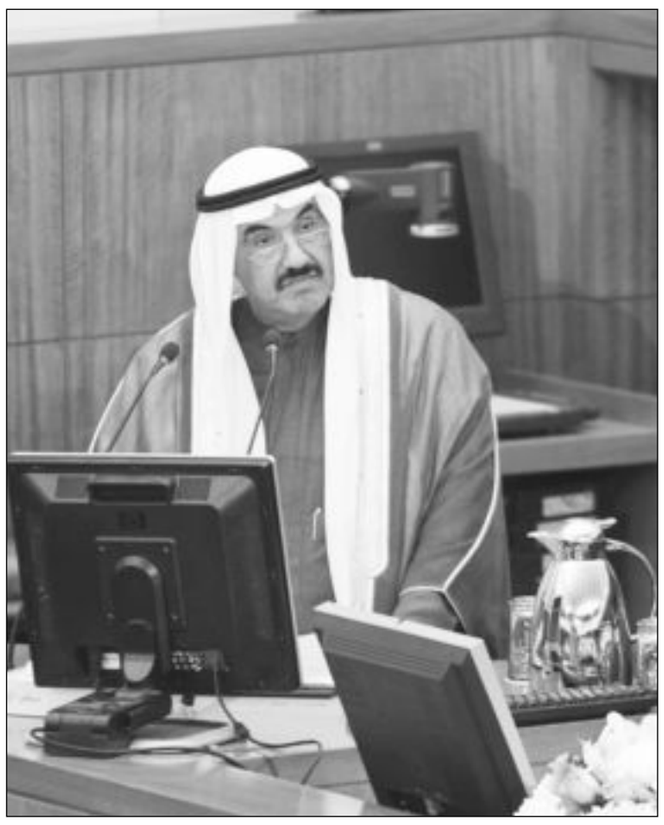

ناصر المحمد ملقيا الخطاب الأميري (تصوير موسى عياش)

- لا يمكن تجاهل ممارسات التشكيك في الذمم دون سند وهي ممارسات لم يعرفها المجتمع الكويتي
- السلبيات التي شابت دور الانعقاد السابق حالت دون تحقيق الإنجاز المطلوب وأدت إلى تعثر مسيرة العمل
- الاستقرار السياسي شرط جوهري من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي

بسم الله الرحمن الرحيم «يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي» صدق الله العظيم

الأخ رئيس مجلس الأمة.... الموقر الأخوات والإخوة الأعضاء... المحترمين

لقد عبر صاحب السمو الأمير في نطقه السامي عما يعتمل في صدورنا جميعا من مشاعر الألم والحزن على فقدان أخ كريم وقائد حكيم أفنى حياته في خدمة وطنه وأمته وشق لنفسه سيرة عطرة حافلة بالعمل المخلص والتضحيات والانجازات المميزة. ان رحيل فقيدنا الغالي يعد خسارة فادحة ليس للمملكة الشقيقة وحسب وانما للأمتين العربية والاسلامية رحم الله الفقيد الكبير صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، ونسأله تعالى أن يتغمده برحمته الواسعة ويسكنه جنات النعيم ويلهمنا جميعا جميل الصبر والعزاء. وازاء هذا الحدث الأليم نتقدم بأصدق التعازي والمواساة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وللأسرة المالكة السعودية وللشعب السعودي الشقيق.

تابعنا بكل الاهتمام والتقدير ما تفضل به صاحب السمو الأمير في النطق السامي من توجيهات سديدة ونصائح حكيمة تجسد هواجس سموه وحرصه على تلمس هموم الوطن والمواطنين وتعكس قلقه ازاء بعض مظاهر الخلل التي تطول الأمن الوطني والثوابت الوطنية الراسخة لمجتمعنا الكويتي، ولا يسعني الا أن أجدد باسمي وباسم اخواني الوزراء العهد لصاحب السمو الأمير بأن نبذل قصارى الجهد بالتعاون مع أعضاء مجلس الأمة من أجل ترجمة هذه التوجيهات السامية في ما يديم علينا نعمة الأمن والاستقرار ويوثق وحدتنا وتماسكنا لكل ما فيه خير ومصلحة الوطن والمواطنين. ويطيب لي وقد شرفني صاحب السمو أمير البلاد بأن أتوجه اليكم بالخطاب الأميري بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الثالث عشر لمجلس الأمة أن أتقدم بكل مشاعر الود والاعتزاز وخالص التقدير للشعب الكويتي الوفي.

الحمد لله سبحانه وتعالى أن جعل وحدتنا الوطنية سياجا حصينا لأمتنا وجعلنا نسيجا واحدا مترابطا ووهبنا خيارا ثابتا لنهجنا الديموقراطي وأمدنا بقوة ذاتية لحماية انجازاتنا وطموحاتنا لبناء مستقبل زاهر بإذن الله.

ان للكويت علينا حقوقا كثيرة نتحمل تبعاتها أمام الله ثم أمام أجيالنا القادمة وهي أوجب الحقوق علينا بالوفاء وهي مسؤولية عظيمة نستمد العون من رب العالمين في أدائها وأملنا كبير وثقتنا دائمة بأن يتحقق بتعاون الجميع ما يعزز مسيرتنا لتحقيق الغايات والأهداف في مختلف المجالات.

لقد استوجبت المادة (104) من الدستور أن يتلى على حضراتكم عند افتتاح دور الانعقاد السنوي لمجلس الأمة خطاب أميري يتضمن أحوال البلاد وأهم الشؤون العامة التي جرت خلال العام الماضي وما تعتزم الحكومة اجراءه من مشروعات واصلاحات خلال العام الجديد، غير أنه يجدر بنا أن نعترف أن السلبيات التي شابت امتداد الدور التشريعي السابق قد حالت دون تحقيق الانجاز المطلوب وأدت الى تعثر مسيرة العمل الوطني، فحصيلة الحصاد لا تصل الى مستوى الآمال والطموحات المنشودة من الانجازات التنموية بقدر ما شهدت من استمرار النهج السلبي في الممارسة النيابية الذي أبرزته الاستجوابات والمساجلات التي سادت، كما ضاقت ساحتنا المحلية بالكثير من الشعارات والخطب التي لم يحصد الوطن من ثمارها شيئا، وهو أمر محل استياء شعبي شامل يستوجب علينا أن نكثف الجهد والعمل لنجعل ما تبقى من هذا الفصل التشريعي نموذجا متميزا نحقق خلاله التطلعات والانجازات المستحقة التي تخدم الوطن والمواطنين.

ان المحافظة على سيادة الوطن وسلامته غاية قصوى، وتبذل الحكومة كل الجهود والسبل لدعم قواتنا المسلحة وتأمين أفضل وأحدث التجهيزات والامكانات لها للدفاع عن البلاد وحمايتها من أي مخاطر أو تهديدات بالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة. واذ تقدر الحكومة الدور الحيوي الذي يقوم به رجال الأمن والحرس الوطني في المحافظة على أمن البلاد واستقرارها وسلامة المواطنين والمقيمين فيها وما يقومون به من تضحيات وجهود في سبيل أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوطنية، فإن الحكومة لن تدخر وسعا لتقديم العون والمساندة وتجسيد الاهتمام اللازم بهم فهم العين الساهرة على أمن الوطن والمواطنين.

ان التزام دولة الكويت راسخ بنهجها الثابت في سياستها الخارجية التي تقوم على احترام سيادة جميع الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتسعى بالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة الى بذل كل جهد يسهم في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في مختلف مناطق العالم.

ان ما تشهده منطقتنا العربية من مستجدات ومتغيرات بالغة الدقة والخطورة في أبعادها السياسية والاقتصادية والطائفية، والكويت ليست بمعزل عن انعكاساتها وآثارها بما تنطوي عليه من مخاطر وتهديدات لأمننا الوطني يتطلب منا جميعا الحكمة واليقظة في التعامل معها وضرورة تجسيد الوحدة والتلاحم بين جميع أطياف المجتمع وفئاته ويضعنا حكومة ومجلسا أمام مسؤولياتنا أمام الله ثم التاريخ لتحصين ساحتنا ووطننا والمحافظة على مقوماته والعمل على تعميق التعاون الأمني بين الكويت واخواننا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والسعي الجاد نحو تحقيق المزيد من التعاون البناء معهم من أجل ترسيخ الاستقرار في المنطقة لنجني معا ثمار هذا التعاون في جميع المجالات.

وفي هذا الصدد فإن الكويت على عهدها في الحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام ارادة شعوبها، وتأمل في نهاية سريعة للأوضاع الدامية في الدول الشقيقة بما يحقن الدماء العربية ويحقق الأمن والاستقرار بين ربوعها لتتمكن من توجيه الجهود والطاقات نحو البناء والتنمية والازدهار.

ولا يخفى على أحد دور الكويت الفاعل في المبادرة للمساهمة في أي جهد للمساعدة في مواجهة الكوارث الطبيعية والأحداث التي يتعرض لها الانسان في كل مكان رائدها في ذلك الثوابت الراسخة والقيم الأصيلة التي يتميز بها مجتمعنا الكويتي، حيث كانت الأيدي الكويتية حاضرة دائما في سائر الأحداث والكوارث من أجل تخفيف الضرر والمعاناة عن المنكوبين والمتضررين.

وفي ذات الصعيد فإن الكويت تؤكد التزامها ودعمها الكامل للمطالب الفلسطينية للحصول على عضوية الأمم المتحدة بما يجسد الحل العادل والدائم والشامل للقضية الفلسطينية والذي يرتكز على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما تجدد الترحيب والتهنئة لحكومة وشعب جمهورية جنوب السودان بحصولها على الاستقلال وانضمامها كعضو في الأمم المتحدة والتي شاركت الكويت منذ البداية في احتفالات اعلان استقلالها بممثل لصاحب السمو أمير البلاد. وفي السياق ذاته نهنئ الأشقاء في ليبيا على انتصار ثورتهم واعلان تحرير كافة التراب الليبي، متمنين أن تكون نهاية الحكم السابق لنظام القذافي نقطة تحول نحو تحقيق آمال وتطلعات الشعب الليبي الشقيق بالأمن والاستقرار والازدهار.

هذا وتحرص الكويت على تعزيز وتطوير علاقاتها مع جيرانها على أسس ثابتة تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وفي هذا السياق فإننا نجدد التزامنا بتقديم كافة أشكال الدعم لمساعدة العراق على تنفيذ التزاماته الدولية المتبقية التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن بما يمكن العراق من ممارسة دوره في محيطه الاقليمي والدولي.

كما تدعو الكويت جمهورية ايران الاسلامية الى اتخاذ تدابير جادة وحقيقية لبناء الثقة بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي، ويأتي في مقدمتها الالتزام بقرارات الشرعية الدولية والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يسهم في توجيه الجهود نحو تكريس السلام والاستقرار في المنطقة وتحقيق المصالح المشتركة لشعوبها.

- ساحتنا المحلية ضاقت بالكثير من الشعارات والُخطب التي لم يحصد الوطن من ثمارها شيئا
- احترام الدستور والقانون هو تكريس لدولة القانون والمؤسسات ... فلا أحد فوق القانون
- لا ضرر أن يكون هناك اختلاف في الرأي وتباين في الاجتهاد طالما كان رائده المصلحة الوطنية
- الحكومة شرعت في توفير مزيد من الخدمات الأساسية للمواطنين وتعمل لتحقيق رفاهية ورخاء جميع أبناء الكويت

لا شك أن أهم التطلعات والانجازات المستحقة هو ما تضمنته خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة اللذان يشكلان معا الأرضية المتكاملة للعملية التنموية الشاملة والمستدامة، فخطة التنمية تعكس رؤية الدولة حتى عام 2035 بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي ويعزز روح المنافسة ويرفع كفاءة الانتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم يحافظ على القيم والهوية الوطنية ويحقق التنمية البشرية المتوازنة ويوفر بنية أساسية مناسبة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة ويكفل الاستثمار الأفضل للفوائض المالية الحقيقية ودفعها نحو مسارات بناء التنمية المستدامة التي تخدم مصلحة المواطنين وتوفر لهم سبل العيش الكريم في الحاضر والمستقبل، ومما لاشك فيه ان في مقدمة أولويات هذه الخطة يأتي الاهتمام بالانسان الكويتي وتحسين مستوى معيشته والارتقاء بقدراته وامكاناته العلمية والعملية. وفي اطار المراجعة الموضوعية للمعطيات الوطنية القائمة بمختلف جوانبها وأبعادها فقد عكفت الجهات المختصة بكل طاقاتها على تنفيذ الاحتياجات والطموحات التنموية التي تضمنتها الخطة التنموية للدولة والتي شهدت انطلاقة العديد من المشروعات، فبدأ العمل في انشاء ميناء مبارك الكبير وتصميم مشروع تحديث المطار وتوسعته، ويتم الآن استكمال أعمال المناطق الاسكانية المختلفة ومشروع مستشفى الشيخ جابر رحمه الله واستمرار العمل في محطتي الصبية والشعيبة الشمالية في حين أن الشركات النفطية مستمرة في تنفيذ مشروعاتها الهادفة الى تحسين الانتاج النفطي وتطويره.

وايمانا بأن المطلب الأساسي للتنمية الحقيقية هو التنمية البشرية، فقد تم انشاء هيئة الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم، كما يجري العمل على انجاز مدينة صباح السالم الجامعية وكذلك اقامة ستة مراكز ثقافية متطورة ودار للأوبرا. وفي اطار سعي الحكومة لتطوير التعليم والارتقاء بالعملية التعليمية فقد تم أخيراً تدشين مشروع الكتاب الالكتروني في المدارس بما يهدف الى تفعيل استخدام التكنولوجيا في عملية التعليم وتخفيف الحقيبة المدرسية ويسهم في زيادة التحصيل الدراسي لأبنائنا الطلاب والطالبات الى جانب تجسيد الاهتمام بالمعلم وتقديم العون والمساندة له لأداء رسالته

هذا وقد شرعت الحكومة في توفير مزيد من الخدمات الأساسية للمواطنين مع ازدياد الطلب عليها بالتعاون مع القطاع الخاص من خلال إطلاق حزمة من الشركات التنموية في مجال الاسكان مثل المباني منخفضة التكاليف بما لا يقل عن 9000 وحدة سكنية الى جانب طرح شركة المستودعات الحدودية الشمالية وشركة الضمان الصحي وانشاء هيئة الكويت الوطنية الصحية وشركة الخيران لاقامة المدن السكنية وقرب طرح شركة كهرباء الزور الشمالية ومشاريع أخرى في مجال الكهرباء والماء والمواصلات والاتصالات والمستشفيات والخدمات الملحقة والداعمة لها من مدارس ومستوصفات، وغير ذلك ما يسهل على المواطنين أمورهم ويحسن مستوى الخدمات.

وتحقيقا للرؤية التنموية للدولة فإن هناك مقترحات طموحة في طريقها الى حيز التنفيذ من بينها مقترح مشروع المترو ومدينة الحرير، وتأسيسا على دور القطاع الخاص وأهمية دوره التنموي تؤكد الحكومة جديتها في تنشيط دور المشروعات الصغيرة ودعم المبادرات لمثل هذه المشاريع لتعظيم دورها في الناتج الوطني الاجمالي، وقد خطت الحكومة في هذا الاتجاه خطوات واعدة كاصدار قانون الخصخصة ودعم شركة المشروعات الصغيرة وذلك في اطار الجهود الهادفة لتفعيل الصندوق الخاص بتقديم قروض ميسّرة وتسهيلات ائتمانية وخدمات لوجيستية فنية وإدارية للشباب المبادرين.

وفي سياق الاهتمام بالشأن الاقتصادي، تجدر الاشارة الى تشكيل لجنة استشارية لبحث التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة وما تحمله من تداعيات وانعكاسات ومضاعفات تمثل تهديدا خطيرا للاقتصاد الوطني ومستقبل الأجيال القادمة. وقد باشرت اللجنة أعمالها بخطوات سريعة لوضع الاجراءات التي تكفل تصحيح مسار الموازنة العامة للدولة وتفعيل دور القطاع الخاص في تحمل مسؤولياته في المساهمة الفاعلة في النشاط الاقتصادي ومعالجة سائر الاختلالات التي تعيق اقتصادنا الوطني. والحكومة تؤكد على أن اجراءات الاصلاح الاقتصادي محكومة بمراعاة أصحاب الدخول المتدنية، وبحيث لا يترتب عليها ما قد يثقل كاهلهم في مواجهة أعباء الحياة مع التزامها بتوعية المواطنين بمضامين وأهداف الاجراءات الاصلاحية وما تحمله من مردود ايجابي عليهم حاضرا ومستقبلا.

ان الحكومة تعمل لتحقيق رفاهية ورخاء جميع أبناء الكويت الغالية، وتأمل من الجميع أن يبني طروحاته على أساس من النوايا الحسنة التي تحكمها متطلبات الشأن الوطني وتعكس ما يطمح اليه الشعب من آمال وطموحات ويسهم في توفير مقومات العيش الكريم للمواطنين. وفي خصوص تحقيق المتطلبات التشريعية لخطة التنمية فقد أحالت الحكومة الى مجلسكم بعض مشروعات القوانين المهمة ويأتي في مقدمتها:

1 - مشروع قانون في شأن حماية الوحدة الوطنية.
2 - مشروع قانون باصدار الخطة السنوية 2011 /2012.
3 - مشروع قانون في شأن مكافحة الفساد والكشف عن الذمة المالية.
4 - مشروع قانون في شأن التأمين ضد البطالة.
5 - مشروع قانون بانشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية.
6 - مشروع قانون في شأن الهيئة العامة للقوى العاملة.

وغير ذلك من مشروعات القوانين التي تكتسب أهمية خاصة وتأمل الحكومة من المجلس الموقر اعطاءها ما تستحقه من الاهتمام وسرعة انجازها.

ان أمامنا الكثير من الغايات والأهداف وعلينا أن نجسد الاخلاص في العمل والتفاني في أداء الواجب وأن نتجاوز هدر الوقت والجهد والتسويف الذي لا نهاية له لنرتقي بعملية البناء الوطني الشامل في بلدنا وصولا الى المكانة المرموقة المستحقة. ان احترام الدستور والقانون هو تكريس لدولة القانون والمؤسسات، فلا أحد فوق القانون ولا سلطة أعلى من سلطته وسيبقى قضاؤنا العادل هو الحكم النزيه وهو موضع تقديرنا جميعا واعتزازنا بإنصاف ونزاهة رجالاته في إحقاق الحق واعلاء صوت العدالة.

تحظى مشكلة (المقيمين في البلاد بصورة غير قانونية) بالاهتمام على المستوى الرسمي لايجاد حل جذري لها، وقد صدر مرسوم بانشاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية ليقوم بوضع الآليات والأدوات الكفيلة بايجاد الحلول الناجعة للمشكلة بالتعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة على نحو شامل يراعي كافة الاعتبارات الأمنية والانسانية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية، وقد باشر الجهاز أعماله وفق الاطار المرسوم الذي نأمل أن يحقق النتائج المنشودة خلال السنوات الخمس المقررة لحل هذه المشكلة بصورة شاملة.

ان الحكومة وهي تؤكد على رغبتها الصادقة في التعاون الايجابي مع مجلسكم الموقر، فإنها ترحب بكل نقد موضوعي بناء يعزز الجهود المشتركة لمزيد من الانجازات، فنظامنا الدستوري يقوم على فصل السلطات مع تعاونها بما يمنع التداخل والازدواجية في الممارسة ويحترم الحدود الدستورية لكل سلطة بلا خلط أو غموض، ولا ضرر في أن يكون هناك اختلاف في الرأي وتباين في الاجتهاد طالما كان رائده المصلحة الوطنية وما دام الحوار هادفا ومحكوما باطار الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقوانين المرعية، ولنكن على يقين بأن النجاح المأمول بالتعاون بين السلطتين ليكونا معا على مستوى المسؤولية هو أمر يتطلب الالتزام بثوابت العمل البرلماني بما يحفظ للأدوات الرقابية هيبتها الوظيفية وجوهرها الدستوري. ولقد أكدت الممارسة بأن تداخل السلطات وتخطي الحدود الفاصلة بينها بما قد ينتج عن ذلك من تجاوز أو خلط انما يمس بمكانة الدستور ويبعثر الامكانات والجهود ولا يخدم المصلحة الوطنية، فالتمسك بمبدأ الفصل بين السلطات مع تعاونها تفعيلا لنص المادة (50) من الدستور أساس لا غنى عنه في ضمان قوة الدولة، فالتعاون المطلوب هدف ايجابي ليس فيه اخلال بحقوق أعضاء مجلس الأمة وانما يقوم على ضمان حسن استخدام أدوات الرقابة والمساءلة وفقا للضوابط والشروط التي حددتها أحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة وما انتهت اليه المحكمة الدستورية من قرارات.

والحكومة اذ تؤكد على أنها تحترم الحقوق الدستورية لجميع النواب فإنها تأمل بالمقابل في احترام النواب الأفاضل لحقوقها الدستورية وما تكفله لها من أدوات، لا سيما وأن أعمال الحكومة واضحة تخضع للشفافية والعلانية وأنها على استعداد دائم للتعاون مع الجميع لما فيه خير الكويت واستقرارها. وفي ظل هذه المبادئ التي تحكم عملنا جميعا، فإنه لا يمكن أن نتجاهل ما لوحظ اخيراً من بروز بعض الممارسات التي أثارت العديد من التساؤلات وفرضت جملة من المحاذير التي تحتاج الى التوقف عندها والتصدي لها بكل حزم، ولعل أبرز تلك الممارسات هو التشكيك في الذمم دون سند أو دليل وهي ممارسات لم يعرفها المجتمع الكويتي لا في تراثه ولا في قيمه وأعرافه الراسخة وهي لا تتفق مع الديموقراطية ولا تخدم المصلحة العامة.

ومن الممارسات الغريبة أيضا على مجتمعنا ما شهدته الساحة اخيراً من دعوات واقتراحات بتشجيع الاعتصامات والاضرابات والامتناع عن العمل والتي بكل أسف تصدر عن بعض أعضاء مجلسكم، وهي ممارسات دخيلة وتخرج عن اطار القانون، وجميعنا يعلم أن في ذلك اعتداء على مكانة الدولة وسيادتها واضراراً بمصالح الدولة والمواطنين وهو ما لا يمكن قبوله أو التهاون بشأنه بأي حال من الأحوال.

واذا كانت الحكومة تؤكد على احترامها للحريات العامة وحق الجميع في التعبير وابداء الرأي في اطار الضوابط التي حددها القانون والتي تراعي المصلحة الوطنية ولا تضر بالصالح العام، فإنها تستنكر التعسف في استخدام الاضراب والامتناع عن العمل أو التهديد بها لتعريض مصالح البلاد والمواطنين للضرر كوسيلة للضغط باعتبار ذلك مخالفا للقانون وينطوي على إضرار واضح بالمصلحة العامة، وان الاستجابة لأي مطالب لن تكون الا وفق دراسة موضوعية عادلة تجسد الحرص الدائم على مصالح جميع المواطنين وبما يحقق العدالة والانصاف للجميع.

اننا جميعا ندرك أننا في بلد ديموقراطي وأن أي مطالب ينبغي أن تكون ضمن الأطر والقنوات القانونية والدستورية وألا تكون المطالبة فئوية غير عادلة، فالحكومة على استعداد دائم لدراسة جميع المطالب والاستجابة لما هو عادل منها لأن الهدف الأسمى الذي نسعى إليه هو العدالة والانصاف، وأن يتمتع الجميع بثروة بلده وخيراته وبالرفاهية حاضرا ومستقبلا.

لقد برهنت التجارب السابقة أن الاستقرار السياسي شرط جوهري وضروري من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأداء المثمر لأي مجتمع، وطالما نحن حريصون جميعا على تنمية اقتصادنا بقدر حرصنا على حماية المال العام وعلى مكافحة الفساد، فان علينا أن نعرف أن هذا الحرص على علاج ما نواجه من مشكلات وتحديات لا يتحقق الا بالتعامل الايجابي وبطرح الحلول الواقعية واقتراح الاجراءات العملية التي تقدم لنا علاجا مدروسا لكل القضايا والمشاكل التي تواجهنا.

اننا على ثقة كبيرة بقدرتنا على الالتقاء باذن الله وعونه على كلمة سواء تتمثل فيها ارادة التغيير الايجابي سبيلا لتحقيق الآمال والتطلعات المنشودة لأهل الكويت في ميادين الحياة ومجالاتها كافة ولاعلاء شأن الكويت الغالية وتكريس سلامة النهج الديموقراطي الموروث فكرا وممارسة.

«ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب» صدق الله العظيم والله الموفق لنا جميعا... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- حصيلة الحصاد لا تصل إلى مستوى الآمال والطموحات بقدر ما شهدت من استمرار النهج السلبي في الممارسة النيابية الذي أبرزته الاستجوابات والمساجلات
- ممارسات دخيلة وتخرج عن إطار القانون تشجيع الاعتصامات والإضرابات والامتناع عن العمل التي تصدر من بعض النواب
- الاستجابة لأي مطالب لن تكون إلا وفق دراسة موضوعية عادلة تجسّد الحرص الدائم على مصالح جميع المواطنين

حديث بين ناصر المحمد وناصر صباح الأحمد على أرض المطار لدى عودة سمو الأمير والوفد المرافق من تقديم واجب العزاء في السعودية

- ما تشهده منطقتنا العربية من مستجدات ومتغيرات بالغة الدقة والخطورة الكويت ليست بمعزل عن انعكاساتها وآثارها
- ندعو إيران إلى اتخاذ تدابير جادة وحقيقية لبناء الثقة بينها وبين دول مجلس التعاون
- الحكومة تستنكر التعسف في استخدام الإضراب والامتناع عن العمل لتعريض مصالح البلاد والمواطنين إلى الضرر